الخبراء يدقون ناقوس الخطر قبل وقوع الكارثة

طفاية حريق لكل بيت لحماية ثروة عقارية قيمتها ٣تريليونات جنيه

فرضت مبادرات طفاية حريق لكل بيت نفسها على الساحة بعد أن سجلت أعداد الحرائق بمصر مستويات قياسية وباتت تهدد ثروة عقارية تمثل البنيان القومى لمصر.

ويقول الدكتور على شاكر رئيس هيئة التمويل العقارى السابق أن الثروة العقارية بمصر تصل قيمتها إلى نحو ٣تريليونات جنيه ويجب حمايتها من شتى الأخطار وعلى رأسها أخطار الحريق.

ويؤكد على ضرورة توافر وسائل المنع والإطفاء التلقائى قبل أن يقع الخطر لان الوقاية خير من العلاج مؤكداً على ضرورة توافر طفاية حريق لكل بيت كاحد أهم وسائل الوقاية والعلاج أيضاً فى نفس الوقت.

ومن جانبه يرى السيد أزمان رئيس شعبة أجهزة الإطفاء بغرفة تجارة القاهرة أنه من الواجب على المواطن حماية نفسه ممتلكاته من الأخطار لذلك لابد وأن يكون هناك تشريع يلزم المواطن بضرورة توافر طفاية حريق بمنزلة استعدادا لمواجهة أى خطر فى أى لحظة حرجة.

ويطالب بأهمية توعية المواطن بكيفية استخدام طفايات الحريق خاصة ربات البيوت لان تواجد طفايات الحريق بالبيوت أصبح أمرا مهما وأساسيا وليس دربا من دروب الرفاهية.

وتوضح دراسة حول تفعيل إجراءات المواجهة لكوارث الحريق الناتجة عن استخدامات الغاز الطبيعى للدكتور زكريا يحيى عفيفى محمد عضو وحدة بحوث الأزمات والكوارث كلية التجارة جامعة عين شمس ضرورة مراعاة الاشتراطات والمواصفات الفنية التى تتعلق بمعاملات الأمان فى المبانى والمنشآت ومرافق البنية الأساسية والتى تتدرج فى إطار المعايير الدولية وهى السمة الأساسية للمجابهة السريعة والفعالة لأخطار الغاز الطبيعى والتى تأخذ اتجاهين أساسيين أحدهما التسرب والآخر الاشتعال نتيجة الاتصال بمصدر حرارى .

وتشير أصابع الاتهام لأسباب كوارث الحريق فى جمهورية مصر العربية إلى عدم التزام القائمين على العمليات الإنشائية والمعمارية بمواصفات الأمن والسلامة المحددة من جانب جهات الاختصاص عند الإنشاء خاصة وأن مصر لم تعرف تطبيق أنظمة أكواد الحريق عند إقامة المبانى والمنشآت إلا بدءاً من عام ١٩٩٩.

ولان معظم النيران تبدأ من مستصغر الشرر والأكثر عرضة لحوادث الحرائق المفجعة هى المنازل فتعددت أسباب الحرائق والنتيجة واحدة وهى خسائر فى الأرواح والممتلكات.

وبالرغم مما سببته "قنبلة" البوتاجاز وتسببه اليوم تلو الآخر من كوارث تقشعر لها الأبدان، إلا أن الاستمرار فى مد شبكات الغاز وتوصيلها للمنازل رغم ما يحويه من مطلب حضارى تقدمى وتنموى فى غيبة توفير وسيلة إطفاء بكل منزل ينذر بكوارث قومية لا تحمد عقباها لو أردنا أن نأخذ الحل كاملاً دون استبقاء أجزاء منه فلنا أسوة بالقوانين المطبقة بدول الإتحاد الأوروبي وغيره فى دول أخرى وحتى قبل قيامه فى دول مثل ألمانيا والبرتغال ورومانيا والدول الاسكندينافية وأيسلندا وبلجيكا وكوريا والأرجنتين وزائير وكثير من الدول العربية التي ألزمت بالتأمين على المنشآت الحكومية و التعليمية من مدارس ومعاهد وجامعات والمباني والمنشآت الحكومية وكافة المباني الصناعية والمنشآت العامة ومرافق النقل العام والخاص وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية طبقا لما تحمله من الأخطار ومعدلات تصاعدها من أحمال حرارية ومصادر للوقود السائل والغازي من وصلات الغاز وأسطوانات البوتاجاز بجانب متانة المباني ذاتها وصلاحيتها للسكنى المأمونة ويمكن فى هذا الشأن تطوير وثيقة حماية الأسرة ومسكنها لتستوفى الغرض الأمثل منها وهى متوفرة لدى شركات التأمين المصرية حيث أنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية، وهو أمر محدود الكلفة عام الفائدة من شأنه تنمية النشاط التأميني الوطني ويسمح له أن يؤدى دوره الوطني فى إطار من المنافسة المشروعة لتقديم الأوعية التأمينية ذات القدرة التنافسية كما يكفل للدولة الارتقاء بمبانيها ومنشآتها على مختلف الأصعدة والبدء بنفسها فى تطبيق منظومة الأمن والأمان اللازمة للدولة العصرية ويكفل للمواطن الإحساس بتلك المنظومة والمشاركة فيها فاعلاً لها ومستفيداً منها.

وهناك أمثلة على التأمينات الحريق الإجبارية على مستوى العالم منها فى بلجيكا تأمين حريق على المنشآت التعليمية والمنشآت الحكومية وفى ألمانيا تأمين الحريق على المبانى والمصانع وفى ايسلاندا تأمين على المنازل الخاصة والمنشآت العامة وفى البرتغال تأمين الحريق على الوحدات السكنية والمشروعات العامة وفى رومانيا تأمين جميع المنازل الخاصة وفى كوريا تأمين الحريق على المشروعات الصناعية وفى زائير والأرجنتين تأمين الحريق على المبانى بصفة عامة.

كل هذه التأمينات إجبارية تفرضها دول العالم النامى والمتقدم ونحن ايضاً ندعو إلى جعل تأمين المسئولية المدنية لأخطار الحريق إجبارياً لضمان حقوق جميع الأطراف،خاصة أن الوعى التأمينى فى مصر منخفض لذا فالأمر يتطلب سرعة إصدار القانون للتأمين الإجبارى من المسئولية المدنية على المتاجر والمصانع والمنشآت التجارية وكذا على الشقق والعمارات السكنية بصورة إلزامية ويمكن ذلك من خلال وثيقة حماية الأسرة ومسكنها وهى متوفرة لدى شركات التأمين بالسوق المصرية وقسطها مناسب حيث أنها تغطى العديد من الأخطار المهمة والضرورية.

ولقد فزعت عندما علمت أن الكود المصرى للحماية من أخطار الحريق قد جاء متأخرا عن الكود الاماراتى بنحو عشرين عاما وجاء خالياً من تأمين كل من المساكن بصفة عامة ومد وصلات الغاز للمساكن بصفة خاصة.

وعلى الجانب الآخر هناك دول عربية مثل دبي وقطر والبحرين قد سبقتنا بأن ألزمت بوجود جهاز إطفاء في كل مسكن تأميناً له وللغير من خطر الحريق الذي قد ينتقل من مسكن لآخر ابعد من المتسبب الأصلي الذي قد يشوبه الإهمال في التعامل مع النار بصورة غير آمنه كما هو الحال في اغلب الحوادث ليطل الأبرياء ناشراً الخطر من مكان لآخر.

وتشهد مصر حالياً معدلات متزايدة لتوصيل الغاز الطبيعي إلى المساكن ، وما يصاحب ذلك من ارتفاع لمعدلات أخطار الحرائق والتي تبدأ اغلبها من المطبخ.

وتشير الدلائل إلى الاتجاه لزيادة معدلات التركيب إلا أن هذا التوسع في استخدامات الغاز الطبيعي يحمل تزايداً في مخاطر الحريق يفوق بمراحل خطر احتمال انفجار أنابيب البوتاجاز نتيجة للمخاطر الناجمة عن احتمالات حدوث تسرب أو كسر في توصيلاته والتي تتفاقم في حالات وقوع الزلازل أو حوادث انهيار المباني بما يؤدي إلى تعدد مصادر الحرائق في خلال فترة زمنية محدودة بما يفوق إمكانيات المواجهة فضلاً عن أن السيطرة علي حوادث التسرب داخل المساكن والتي قد تنتج عن كسر العداد أو التوصيلات الداخلية تخرج عادة عن نطاق قدرة شاغلي المسكن تعددت أسباب الحرائق والنتيجة واحدة وهى خسائر فى الأرواح والممتلكات.

أخيرا وليس آخرا فقد بات واضحا أن الاستمرار في مد شبكات الغاز وتوصيلها للمنازل رغم ما يحويه من مطلب حضاري تقدمي وتنموي إلا أنه لا يمكن الاستمرار في غيبة توفير وسيله إطفاء بكل منزل يتزامن مع تركيب تلك الوصلات حبذا وأن انتشار الحرائق في وجود شبكات غاز مشحونة من شأنه أن يسرع من انتشار الحرائق بما يصعب من إمكانية السيطرة عليها في الوقت المثالي بما قد يهدد بكوارث قوميه

وتحقيقاً لمبدأ دفع الضرر قبل جلب المنفعة فهناك حاجة ماسة وضرورة ملحة للنظر في إجراءات الأمن والسلامة والاشتراطات الوقائية من اجل تأمين مناطق استخدام الغاز في ظل نواحي القصور الحالية ، وكذا لتخفيف العبء علي إدارات الدفاع المدني المحلية والمركزية.

■ **محمد حماد**

الإطفاء من الخارج التحدى الأكبر أمام رجال الدفاع المدنى

جريدة الاهرام (الطبعة العربية - صفحة ١٦) ٢٠٠٨/٩/٢٣